

## كلمة الوفد التونسي

### خلال أشغال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١

معالي السيّد فيصل بن فاضل الإبراهيم، رئيس المنتدى،

معالي السيّدة أمينة أحمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة،

معالي السيّد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للإسكوا،

السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء المحترمين، الحضور الكريم،

يطيب لي في البداية، أن أجدّد الشكر إلى الإسكوا وجامعة الدول العربية وكافة هيئات الأمم المتحدة العاملة في منطقتنا العربية على تنظيم هذه المحطة الإقليمية الهامة للتداول وتبادل وجهات النظر حول الفرص والتحديات الماثلة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وحول السياسات التنموية الكفيلة بتحقيق التعافي المستدام من تداعيات أزمة كوفيد ١٩.

واسمحوا لي أن أبدأ كلمتي هذه بالوقوف عند الاستخلاصات والتوصيات الواردة في التقرير الأممي الصادر يوم ٢٥ من شهر مارس الجاري حول تمويل التنمية، وخاصة عند رسالته التي لا لبس فيها بأن تداعيات جائحة كوفيد تهدّد جدّياً بتخلّف مئات الملايين من البشر عن الركب وبشّل مسار تنفيذ الأهداف التنموية المستدامة، ما لم يتمّ إجراءات عملية عاجلة لتمويل التنمية. كما أن التقرير، الذي اشتركت في إعداده أكثر من ستين هيئة أممية ومؤسسة دولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، يحذّر من أزمة مالية كونية جراء انعكاسات جائحة كوفيد على اقتصاديات الدول النامية التي أصبح العديد منها مهدّداً بالإفلاس والتي لم تتحصّل إلا على أقل من ٢٠ بالمائة من تريليونات الدولارات المنفقة على اقتصاديات العالم خلال السنة الماضية ومن اللقاحات ضد الكوفيد. ونحن نشاطر رأي الأمانة العامة المساعدة للأمم المتحدة حين قالت عند تقديم هذا التقرير أنه لتغيير هذا المسار المخيف لا بدّ من تغيير قواعد اللعبة.

السيد الرئيس،

لقد انخرطت تونس مبكراً في الجهود الدولية الرامية لمعالجة القضايا التنموية ونجحت إلى حدّ ما في تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية. كما ساهمت بشكل بنّاء في إعداد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وشرعت منذ اعتمادها في العمل على تحقيق أهدافها من خلال إدماجها في مخططاتها

التنمية الوطنية بما يسمح من مزيد توجيه الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ومن تقليص الفوارق التنموية بين الجهات والفئات.

وبادرت تونس بتقديم تقريرها الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جويلية ٢٠١٩، وهي تعكف حاليا على إعداد تقريرها الوطني الطوعي الثاني لتقديمه خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى في جويلية القادم.

ولئن حققت تونس العديد من الإنجازات في مجال بناء مؤسسات سياسية ودستورية دائمة تضمن الممارسة السياسية الديمقراطية والتشاركية وتكريس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، إلا أن العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية لا تزال قائمة وخاصة تأخر الإقلاع الاقتصادي وتواصل الفوارق الجهوية من حيث مستويات التنمية وارتفاع نسب البطالة لدى الشباب فضلا عن تداعيات جائحة الكوفيد ١٩.

السيد الرئيس،

لقد أركعت جائحة كوفيد ١٩ كل دول العالم تقريبا وسببت انكماشاً تاريخياً في نسب النمو الاقتصادي ووضعت دولنا أمام خيارات تنموية صعبة بين حتمية تأمين الحق في الحياة لشعوبها وضرورة التعامل مع وقع المديونية المتفاقمة.

وقد سارعت تونس منذ بداية الأزمة الصحية باتخاذ حزمة من الإجراءات الاجتماعية والمالية والجبائية لدعم مواطنيها الأكثر تضرراً من تداعيات هذه الأزمة والمحافظة على مواطن الشغل وضمان ديمومة النسيج المؤسسي. كما بادرت بسيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد منذ الأسابيع الأولى للأزمة إلى لفت انتباه الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى تداعيات الجائحة غير المسبوقة والدعوة إلى اعتماد مقاربة شاملة لمفهوم السلم والأمن الدوليين وتفعيل آليات التضامن الدولي لمواجهة تداعيات هذه الجائحة في العالم وتأمين إجابة شاملة ودائمة لتداعيات هذه الأزمة العابرة للحدود. وقد نجحت تونس بعد أشهر طويلة من المفاوضات في مجلس الأمن وبالتعاون مع فرنسا في تمرير القرار ٢٥٣٢ الداعي لوقف شامل لإطلاق النار وتفعيل التضامن الدولي لمحاصرة الجائحة وتطوير تداعياتها.

ولا شك أن احتواء التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الوخيمة لأزمة كوفيد ١٩ والشروع في التعافي منها، يستدعي ليس فقط إتاحة النفاذ العادل للقاحات، وإنما أيضاً تنفيذ كافة التزامات المجموعة الدولية السابقة في مجالات المساعدة الإنمائية وتمويل التنمية بما فيها خطة عمل أديس أبابا. كما نحتاج أكثر من أي وقت مضى استحداث آليات دولية مبتكرة لتمويل التنمية تؤسس لقواعد استثنائية في أوقات الأزمات العالمية بما يمكّن الدول النامية من النفاذ لمصادر تمويل أكثر مرونة

و أيسر شروطا وتستجيب للضغوطات المالية الإضافية التي تولدها هذه الأزمات. كما أن المجموعة الدولية مدعوة لتكريس الحلول الجديدة لتمويل التنمية على غرار رسكلة الديون في مشاريع إنمائية وإرساء حو قزمبتكرة تعزز من توجه كبرى الشركات الدولية للاستثمار في الاقتصاديات والقطاعات النظيفة كالاقتصاد الأخضر.

السيد الرئيس،

رغم تداعياتها الكارثية على الجميع، تتيح جائحة الكوفيد ١٩ فرصة تاريخية للخروج معا من الأزمة الصحية ولإعادة البناء بطريقة أكثر عدلا واستدامة لجميع شعوب العالم دون استثناء. إلا أن ذلك لن يكون ممكنا ما لم يتخلّ الجميع عن الإجراءات الحمائية المعيقة لإتاحة اللقاحات وما لم تف الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية بجميع تعهداتها لتمويل التنمية و إتاحة مصادر جديدة للتمويل، حتى لا يتخلف أحدا عن الركب.

شكرا لكم على حسن الإصغاء